Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 31/ No. 5/ 2023 المجلد 31/ العدد5/ 2023

مسائل من الخلاف النحوي للزنجاني (ت655ه) في كتابه "الكافي في شرح الهادي"

أمجد عويد أحمد
الجامعة العراقية/ كلية الآداب
AMJED_AHMAD@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 25/ 2/2023 تاريخ قبول النشر: 12 /3/ 2023 تاريخ نشر البحث: 15/ 5/ 2023

المستخلص

يتناول هذا البحث بعض إسهامات عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني المتوفى (655ه) في مناقشة بعض مسائل الخلاف النحوي في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، وقد أبان البحث أن الزنجاني كان يتبع منهجه الخاص في مناقشة الآراء وبيان الراجح منها، وأنه كان محايداً في اختياره للرأي.

الكلمات الدالة: الخلاف النحوي، الزنجاني، الكافي في شرح الهادي.

Issues in Al-Zanjani's Grammatical Disagreement in his Book Al-Kafi fi Sharh Al-Wafi

Amjad Owaid Ahmed
Al_Iraqia University / College of Arts

Abstract

The current study deals with some contributions made by Abdulwahaab Ibrahim Al-Zinjani (d. 655 AH). It highlights some grammatical issues in his book titled (Al-Kafi fi Sharih Al-Hadi). Besides, the study showed that Al-Zinjani was following his own approach in discussing the opinions and underlining the suitable one. On the top of that he was impartial when it comes to choosing the views .

Keywords: Grammatical issues, Al-Zinjani, Al-Kafi fi Sharih Al-Hadi

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمد لله حق حَمده وَصلى الله على سيدنا مُحَمَّد خير خلقه وعَلَى آله وصحبه.

أما بعد:

فإنَّ للعناية بالعربية صورًا وأشكالاً تجلَّت في انكباب العلماء على دراستها ووضع قواعدها، وأنَّ تعدد المدارس النحوية يؤكد سعة العربية وقدرتها على الإحاطة والاستيعاب، وقد كانت بعض الآراء النحوية موضع نقاش، فمنهم من أيَّدها أو عارضها.

وليس في هذا ما يشين العربية أو العلماء، فإمام النحويين سيبويه عارض شيخه الخليل في بعض المسائل، وهكذا دواليك، وهذا ليس بالأمر المستغرب، فلكلٍّ أدلته.

ومن علماء العربية المُبرَّزين: الزنجاني؛ عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي المتوفى ببغداد في سنة (655ه)، وهو صاحب مؤلفات مشهورة منها: (تصريف العزي) في الصرف، و (الهادي) في النحو، وشرحه في كتابه: (الكافي في شرح الهادي).

فقد سار الزنجاني على درب من سبقوه، إذ عارض كثيرًا من النحويين في كتابه (الكافي في شرح الهادي)، فرأيت أن أسهم في إبراز بعض المسائل النحوية الخلافية التي أثارها الزنجاني في كتابه، في هذا البحث الموسوم **(مسائل من الخلاف النحوي في الكافي للزنجاني)**. تناولت فيه نماذج مختارة كان للزنجاني فيها رأي مخالف لمن سبقه من النحويين

والله وليُّ التوفيق.

أولاً: كسر نون الجمع:

قال الزنجاني:" "واعلم أن الزمخشرّي حكى أنَّ من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، ويلزم الياء إذ ذاك، هكذا أطلق" [1: 340/1].

أما الزمخشري فقد قال: "وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك. قالوا أتت عليه سنين. وقال [البيت من الطويل، وهو لصمة بن عبد الله القشيري. وهو من شواهد: 2: 1476/2، 3: 79/1؛ 4: 216/1]:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وقال سحيم [البيت من الوافر لسحيم بن وثيل الرياحي، وروي بلفظ (وماذا يبتغي) وهو من شواهد: 5: 51، 6: 332/3، 7: 81/2]:

وماذا يَدَّرِى الشعراءُ منِّي... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ" [8: 236].

وقال الزنجاني: "والمشهور أنهم إنما يفعلون ذلك فيما جعل الواو والنون فيه عوضًا من نقصٍ لحقه، نحو: سنون، وقلُون، وثُبُون، فيقولون: هذه سنين، ورأيت سنينًا، ومررُت بسنين؛ لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب، فجعلوها كلامِ الكلمة، وإنما ألزموها الياء ليصير نظير (غسلين)، ونحوها من الأسماء المفردة" [1: 340/2].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ورد على استشهاد الزمخشري بقول الشاعر سحيم بقوله: "فقيل: إنَّ النوّن فيه حرف إعراب، والكسرة علامة الجر ألحقوه بسنون؛ لأن الأربعين وأخواتها ليست جموعًا للأعداد الدالة هي عليها، إذ لو كانت أربعون مثلًا جمع أربعة لوجب أن يستعمل في اثني عشر، بل كأنَّهُ جمع جمع أربع وأربع، جماعة، فكان ينبغي أن يكون فيه، فعوض الواو والنون، وصار الحال فيه كحال أرض، وأرضين" [1: 342/1].

فالزنجاني يرى أن كسر النون للضرورة، وعارض الزمخشري الذي جعل كسر النون لغة.

قال ابن جني في كسر نون (الأربعين) الواجب فتحها: "فلم تُفتح كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي في سائر الأبيات " [9: 272/2].

وقال ابن يعيش: "ليست حرفَ إعراب، ولا الكسرةُ فيه علامةَ جرّ، إنما هي حركةُ التقاء الساكنين، وهما الياء والنون. وكُسرت على أصل التقاء الساكنين؛ لأنّ حركة التقاء الساكنين لم تأتِ على منهاج واحد، بل تأتي تارةً كسرةً، وهو الأصل، وتارةً ضمّةً، نحوَ: شُدُّ، ومُدُّ، وتارةً فتحةً، نحو: شُدَّ فيمَن فتح، وأيْنَ، وكَيْفَ، فلمّا اضطُرّ الشاعر إلى الكسر، لئلا تختلف حركةُ حرف الرَويّ، كَسَرَ؛ لأنّ الأبيات مجرورةُ القوافي مطلقةٌ" [10: 230/3].

فالنون ليست حرف إعراب، وأنكر ابن عقيل أن يكون كسر نون الجمع لغةً وعدهُ شذوذًا إذ يقول: "وقد تكسر شذوذًا... وليس كسرها لغةً خلافا لمن زعم ذلك" [11: 67/1-68].

فالقياس إذن أن تكون هذه النون مفتوحة، وقد علل سيبويه ذلك بقوله: "ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون" [18/12:1].

ونحو هذا قال الأخفش: "وإنما صارت هذه النون مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبدًا" [13: 13/1].

ويرى المُبرِّد أنهم إنما حركوا نون الجميع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمات مع الياء أو الواو [6: 6/1].

وبين أبو البقاء العكبري أربعة أوجه في المسألة بقوله:

"أَحدهَا: أنَّ تحريكها مُضْطَر إِلَيْهِ لئلّا يلتقي ساكنان، وَالْأَصْل فِيهَا السّكُون والتثنية قبل الْجمع، وَالْأَصْل فِي حَرَكَة التقاء الساكنين الْكسر، فَكَانَت التَّثْنِيَة بهَا أولى وَفتحت فِي الْجمع لتخالف التَّثْنِيَة.

وَالثَّانِي: أنَّ مَا قبل حرف المدّ فِي التَّثْنِيَة مَفْتُوح، فَجعلُوا مَا بعده مكسورًا تعديلًا وعكسوه فِي الْجمع.

وَالثَّالِث: أنَّ التَّثْنِيَة تكون بِالْألف فِي الرّفْع، وَهِي أخفّ من الْوَاو وَالْيَاء، فَجعلُوا الْكسر مَعَ الأخفّ وَالْفَتْح مَعَ الأثقل.

وَالرَّابِع: أنَّهم لَو فتحُوا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لوقع اللّبْس فِي بعض الْمَوَاضِع، أَلا ترى أنَّك تَقول: مررتُ بالْمُصْطَفَيْنَ فِي الْجمع بِفَتْح مَا قبل الْيَاء وَمَا بعْدهَا فَلَو فعلت ذَلِك فِي التَّثْنِيَة لالتبسا" [14: 110/1].

وتعليل سيبويه سائغ وأكثر وضوحًا، وهو ينسجم مع الواقع اللغوي، إذ اللغة تستخدم للإبانة والإفهام

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والتعبير عن الأغراض.

وفي إعراب الملحق بجمع المذكر السالم نحو (سنين) يعامل معاملة السالم، فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، فتقول: مرَّت سنون، وأقمت سنينَ، وعجبت من سني محمد، وتحذف النون في الإضافة.

وفي النحاة من ذهب إلى جواز الإعراب على النون مع ملازمة الياء لهذين اللفظين وملحقاتهما، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينًا، ومررتُ بسنينٍ، وعزيت هذه اللغة إلى أسد وتميم وعامر بن صعصعة، قال الفراء: " وواحدة العضين عضة، ورفعها عضون، ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها، فيقول: عضينٌك، ومررت بعضينِك وسنينِك وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر، وأنشدني بعض بني عامر:

ذراني من نَجْدٍ فإن سِنِينَه ..... لعبنَ بنا شِيبا وشَّيبننا مُرْدا

مَتى تَنج حَبْوًا من سنينٍ ملحّة ... نشمّر لأخرى تنزل الأعصم الفردا" [92/15:2].

فلغة بني عامر يصرفون، فيقولون (سنينٌ) بالرفع والتنوين، و(سنينًا) بالنصب والتنوين، و(سنينٍ) بالجر والتنوين، وذكر النحاس هذه اللغة ولم ينسبها واكتفى بقوله: " ومن العرب من يقول:(في بضْعِ سنينٍ)"[16: 178/3].

وقد جوَّز ابن مالك أن تكون الكسرة للضرورة الشعرية [17: 72/1].

وقال السيوطي: "الشَّائِع فِي هَذِه النُّون الْكسر فِي الْمثنى وَالْفَتْح فِي الْجمع، وَإِنَّمَا حركت لالتقاء الساكنين وخولف بَينهمَا للْفرق، وَخُصَّ كلٌّ بِمَا فِيهِ لخفة الْمثنى وَثقل الْكسر وَثقل الْجمع وخفة الْفَتْح، فعودل بَينهمَا، وَورد الْعَكْس وَهُوَ فتحهَا مَعَ الْمثنى وَكسرهَا مَعَ الْجمع، فَقيل: هُوَ لُغَة، وَقيل: فتح نون الْمثنى لُغَة وَكسر نون الْجمع ضَرُورَة، وَقيل: كَذَلِك خَاص بِحَالَة الْيَاء فيهمَا بِخِلَاف حَالَة الرّفْع" [18: 180/1].

والراجح من هذه الأقوال هو قول الزنجاني ومن سبقه من أن الكسر للضرورة.

ثانياً: الخلاف في تقديم المفعول معه على مصاحبه:

قال الزنجاني: "كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ لأن الفاعل كالمعطوف عليه، فلا يجوز: استوى والخشبة الماء، كما لا يجوز: قام وعمرو زيد، وفي هذا التعليل نظر؛ لأن ابن السراج أجاز تقديم المعطوف المرفوع والمنصوب على المعطوف عليه، فأجاز قام وعمرو زيد، وضربت عمرًا زيدًا، وحكي عن ابن جني أنه أجاز في بعض كتبه تقديم المفعول معه على الفاعل" [1: 800/2-801].

وخالف ابن السراج الكوفيين في جواز تقديم ما بعد حرف العطف، أو ما اتصل به على حرف العطف، فقال:

"لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولًا لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسقَ به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيءٌ يرفعُ لم يجزْ تقديم الواو، والبيتُ الذي أنشدوه:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ" [19: 226/2].

وقصد قول الأحوص [البيت من الوافر، لم يذكره المحقق في متن شعر الأحوص، لعدم ثبوت نسبته للأحوص وذكره في الهامش: 20: 185]:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةَ اللهِ السَّلَامُ

وقال ابن السراج: " فإنما جاز عندهم ذلك؛ لأن الرافع في مذهبهم (عليك)، وهم لا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول: إن وزيدًا عمرًا قائمان؛ لأن (إن) أداة، وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو على كل حال؛ فهذا شاذ لا يقاسُ عليه، وليس شيءٌ منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيئًا أجازهُ الكوفيونَ فقط، وذلك قولهم: زيدًا قمتُ فَضَربتُ، وزيدًا أَقبلَ عبد اللهِ فشتمَ. وقالوا: الإِقبالُ والقيام هُنا لغوٌ" [19: 226/2].

ولم يجز ابن جني تقديم العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضاً نحو: قام وعمرو زيد، وأسهل منه: ضربت وعمرًا زيدًا؛ لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله، وتأول قول الشاعر:

..... عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

على وجه لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير في (عليك)، ويكون (السلام) مرفوعا بالابتداء، وخبره مقدم عليه، وهو (عليك)، وعليك فيه ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطف (رحمة الله) عليه ذهب، مكروه التقديم؛ لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من دون توكيد له، وهو عنده أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه [21: 388/2].

واعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، وأجاب ابن هشام عن هذا الاعتراض بقوله: "إن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم،حتى قيل:إنه قياس" [22:886، 23: 339/1].

وقال العكبري: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه، ولا على الفاعل، كقولك: والخشبة استوى الماء، و"استوى والخشبةَ الماءُ، وإنّ الواو وإن كانت بمعنى (مع) فمعنى العطف لا يفارقها" [14: 282/1].

وقال ابن مالك: "ولا حجة له في الشبهتين، أمّا الأولى: فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أنّ العاطفة أقوى وأوسع مجالا فحصل لها مزية بتجويز التقديم...

والثاني: أنّ واو (مع)، وإن أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا" [17: 253/2].

وقال ابن عقيل: "أمّا تقدّمه على مصاحبه، نحو: سار والنيل زيد، ففيه خلاف، والصحيح منعه"[11: 203/2].

وإلى هذا ذهب الصبان يقول: "وفي تقدمه على مصاحبه خلاف، والصحيح المنع، وأجاز ذلك ابن جني"[24: 198/1].

وقد اشترط بعض النحاة شروطًا لجواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، منها:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأول: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، فلا تقول: وعمرو زيد قائمان، كما في زيد وعمرو قائمان.

والثاني: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، مثل: إنّ وعمرًا زيدًا قائمان[19: 226/2].

والثالث: ألا يكون مجرورًا، فلا تقول: مررت وعمرو بزيد، وعند خلوه من هذه الثلاثة يجوز كقول الشاعر: عليك ورحمة الله السلام [25: 152/1].

والصواب ما ذهب إليه الزنجاني من منع تقديم المفعول معه على مصاحبه، ويؤيده:

1. إجماع النحاة المتأخرين عليه دليل واضح على صحته.
2. إنّ عدم ذكر المتقدمين لهَذه المسألة، وعدم تطرّقهم إليها دليل على عدم وجود خلاف فيها، وأنّ المنع قَدْ استقرّ فيها.

ثالثاً: انتصابُ الحال بعاملٍ مضمر:

قال الزنجاني: "الجملة الحالية في موضع نصب؛ لأنها حلّت محل مفرد منصوب، فإذا كانت اسمية فقد أوجب الزمخشري المجيء بالواو، كقولك: أتيتك وزيد قائم؛ لأن الجملة منقطعة عن الكلام الأول، فجيء بالواو رابطة بينهما، كما جيء بالفاء في جواب الشرط، كقولك: إن تأتنا فأنت مكرَّم، وخصَّ الواو ههنا؛ لأنها للجمع المحضّ، والحال في الحقيقة صفة، والصفة توجد في الموصوف لا قبله ولا بعده، ولا كذلك غيرها من الحروف، وعدّ قولهم: كلمته فوه إلى فيٍّ، من قبيل الشذوذ، والذي حسنَّه مجيء الضمير؛ لأن الضمائر تربط الجملة بما قبلها إذا كانت أخبارًا وصفات وصلات، وفيه نظر، إذ الواو ليست بلازمة، بل اللازم إما الواو أو ضمير صاحب الحال، وعدّه قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، من قبيل الشذوذ إن كانت من جهة القياس، فليس بصحيح، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأن استعمال الواو في هذا المكان أكثر؛ لأنها أدل على الغرض، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها، كقولك: لقيتك والجيش قادم، وزرتنا والشتاء خارج" [1: 837/2- 838].

وقد قال الزمخشري: "والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية فعلية؛ فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم: كلَّمته فاه إلى فيَّ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة" [8: 92].

واختلفَ النحويّون في عامِل النصب في الحال في قولِهم: كلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ، فالبصريون يذكرون (أنَّ) الناصِبَ (كلّمتُه)، وأنَّه ليس فيه إضمار، وجعلوه نائباً عن (مشافهةً)، ومعناهَ (مشافِهاً)، وجعلوه من الشاذ المحمول على غيرِه؛ لأنّه معرفةٌ، ولأنَّه اسمٌ غيرُ صفة، وصار بمنزلةِ قولِك: الجمّاءَ الغفيرَ، ورَجَع عودُه على بدئِه[1:12/391-392، 10: 61/2، 26: 203/1، 23: 199/3].

أما الكوفيّون فينصبون (فاه) بإضمارِ (جاعلاً)، كأنّه قال: كلَّمتُه جاعلاً فاه إلى فيَّ [10: 61/2، 2326: 203/1، 199/3-200].

وقال الأعلم محتجا للبصريين:" ويدل على قوة قول البصريين أنه لو كان على إضمار(جاعلا) ما كان

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فيه شذوذ، ولجاز أن تقول: كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، ولم يقل هذا أحد؛ لأن الشاذ لا يقاس عليه، وإقامة الشيء مقام غيره ليس بمستمر".[1:28/414].

وقال أبو حيان: "وقالت العرب: كلمته فوه إلى في، وهو مبتدأ خبره ما بعده، وقال الفراء: أكثر كلام العرب فاه إلى في بالنصب، والرفع مقول صحيح، وفيما أشبهه هذا من قولهم: حاذيته ركبته إلى ركبتي، جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه عن قوسي، والأكثر فيه ركبته، ومنزله، وقوسه بالرفع، وإذ كان نكرة، فالنصب المؤثر المختار، نحو: كلمته فمًا لفم، وحاذيته ركبةً لركبة، وناضلته قوسًا عن قوس، ورفعه وهو نكرة، جائز على ضعف إذا جعلت اللام خبرًا لفم، وكذلك غيرها من الصفات، وإن وضعت الواو موضع الصفة، فقلت: كلمته فوه وفي، وحاذيته ركبته وركبتي، فالواو تعمل ما تعمل إلى، والنصب بعدها سائغ على إعمال المضمر. انتهى" [27: 1560/3].

وقال أبو حيان أيضًا: "ويعني بقوله: والنصب معها، أي: مع الواو، وفي الثاني سائغ على إعمال المضمر، يعني:جاعلاً، فتقول: حاذيته ركبته وركبتي، وكلمته فاه وفي أي جاعلا فاه، وجاعلاً ركبته"[27: 1560/3].

وقال الأعلم محتجًا للبصريّين: "ويدُلُّ على قوَّةِ قول البصريين أنَّه لو كان على إضمار (جاعلاً) ما كان فيه شذوذ، ولجازَ أنْ تقولَ: كلَّمْتُه وجهَه إلى وجهي، وعينَه إلى عيني، ولم يقلْ هذا أحدٌ؛ لأنَّ الشاذَّ لا يُقاسُ عليه، وإقامةُ الشيءِ مقامَ غيرِهِ ليس بمستمر" [28: 414/1].

نخلص من هذا أن في المسألة أربعة أقوال:

1 – ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه في تأويل النكرة، أي: كلَّمتُه مشافهة، ثم مشافها، أي: تأويل المعرفة المذكورة (فاه) بمصدر، ثم تأويل المصدر باسم فاعل، و (فاه) الواقعة حالا منصوب بالفعل المذكور وهو (كلّمتُه)، والتقدير: كلَّمتُه مشافهًا [12: 391/1، 6: 236/3، 10: 61/2، 18: 225/2]، وهو الذي وافقه الزنجاني.

2 – وذهب الكوفيون: إلى إن أصله: جاعلاً فاه إلى فيَّ، فهو مفعول به [17: 10/2،324: 61/2،27: 1559/3، 18: 255/2].

3 – وذهب الأخفش إلى أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله: كلمته من فيه إلى فيَّ [27: 1559/3، 17: 324/2، 26: 17/2].

4 – وذهب الفارسي إلى أنه حال نائبة مناب (جاعلا)، ثم حُذف، وصار العامل فيها (كلَّمتُه) [23: 18/3،193: 225/2].

والأقرب من هذه الأوجه هو الأول، فلقد اختار كثير من النحاة مذهب سيبويه وهو التأويل بمشافهًا؛ لأنه يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره، ومن نظائره المستعملة في هذا الباب بايعته يدًا بيد، وبعته الشاة شاة بدرهمٍ [17: 324/2–325].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

رابعًا: الخلاف في معنى الكاف وإعرابه:

قال الزنجاني: "معنى الكاف التشبيه، سواء كانت اسمًا أو حرفًا، إلا إذا زيدت؛ فإنه ينخلع عنها معنى التشبيه، ويكون دخولها كخروجها... من موضع حرف الكاف أن تكون زائدة، كقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [سورة الشورى: من الآية 11]، والتقدير: ليس مثله شيء، إذ لا يجوز أن تكون للتشبيه؛ لأنه يصير التقدير: ليس مثل مثله شيء، ففيه إثبات مِثْلِ الله تَعَالَى، وتناقض؛ لأنّه إذا ماثله شيء، فقد ماثل هو ذلك الشيء، فيكون هو مثلَ مثلِه، وإذا حكمت بأنه ليس مثلَ مثلِه شيء، فتكون قد نفيت عنه أنه شيء، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوًا كبيرًا، وقيل: إن مثلًا في حكم المطرح، والكاف للتشبيه، كأنه قال: على التمثيل، ليس كهو شيء، كما تقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يريدون: أنت لا تفعل هذا" [1: 2/1058–1059].

وهو بهذا ردّ على من زعم أن الكاف للتشبيه.

قال الزركشي: "وللنحويين فيها قولان:

أحدهما: أن مثل زائدة، والتقدير: ليس كهو شيء.

والثاني–وهو المشهور–: أن الكاف هي الزائدة، وأن مثل خبر ليس.

ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم... وأجيب عن الأول: بأنا لا نسلم لزوم إثبات المثل، غاية ما فيه نفي مثل مثل الله، وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلًا ضرورة أن مثل كل شيء فذلك الشيء مثله، فإذا انتفى عن شيء أن يكون مثل عمرو، انتفى عن عمرو أن يكون مثله" [29: 2/275].

وفي الآية قول ثالث: "إن العرب تقول: مثلك لا يفعل كذا، يعنون المخاطب نفسه؛ لأنهم يريدون المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب، فينفونها في اللفظ عن مثله، فيثبت انتفاؤها عنه بدليلها" [30: 9/454].

قال الزجاجي: "ومثل ذلك قوله تعالى:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، أي ليس كهو شيء" [31: 3].

وقال القشيري: "والكاف في ليس (كَمِثْلِهِ) صلة أي ليس مثله شيء. ويقال: لفظ (مثل) صلة ومعناه: ليس كهو شيء. ويقال: معناه ليس له مثل، إذ لو كان له مثل لكان كمثله شيء وهو هو، فلما قال:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، فمعناه ليس له مثل، والحقّ لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أحكامه" [32: 3/345].

واختار الإعراب بزيادة الكاف جمهور النحاة، منهم المبرد الذي قال: "الْكَاف زَائِدَة مُؤَكدَة كتوكيدها فِي قَول الله جلّ وَعز ﴿**لَيْسَ كمثله شَيْء**﴾"[6: 4/418]، وكذا قال ابن السراج [19: 1/294].

وقال السيرافي: والكاف الأولى زائدة وهو كقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾؛ المعنى: ليس مثله، والكاف زائدة لا غير. والدليل على ذلك أنّا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام، وذلك أنها إذا لم تكن زائدة، فهي بمعنى مثل، وإن كانت حرفًا، فيكون التقدير: ليس مثل مثله شيء، وإذا قدّر بهذا التقدير، فقد أثبت له مثل ونفي الشّبه عن مثله وهذا محال من وجهين: أحدهما: أن الله تعالى لا مثل له ولا نظير، والثاني: أن نفس اللفظ به محال في كل أحد، وذلك أنّا لو قلنا: ليس مثل مثل زيد أحد، لاستحال، وذلك أنا لو أثبتنا لزيد مثلًا، فقد جعلنا زيدًا مثلًا له؛ لأن ما ماثل الشيء فقد ماثله ذلك الشيء، ويجوز أن يكون زيد مثلا لعمرو وعمرو ليس مثلًا لزيد، فإذا نفينا المثل عن مثل زيد وزيد هو مثل مثله فقد أحلنا" [33: 1/235].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقال الفارسي: "ومن هذا الفن قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، الكاف زائدة لا محالة؛ لأنه لم يثبت لله عز وجل مثل ولا شبيه تعالى الله عن ذلك" [34: 400].

ووافق ابن جني شيخه فقال: "تقديره والله أعلم: ليس مثله شيء، فلا بد من زيادة الكاف، ليصح المعنى، لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبت له عز اسمه مثلًا، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء، فيفسد هذا من وجهين:

أحدهما: ما فيه من إثبات المثل له عز اسمه وعلا علوًا عظيمًا.

والآخر: أن الشيء إذا أثبت له مثلًا، فهو مثل مثله؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء، فهو أيضًا مماثل لما ماثله، ولو كان ذلك كذلك–على فساد اعتقاد معتقده– لما جاز أن يقال: ليس كمثله شيء؛ لأنه تعالى مثل مثله، وهو شيء؛ لأنه تعالى قد سمى نفسه شيئًا بقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ**﴾ [سورة الأنعام: من الآية 19]، وذلك أن (أيا) إذا كانت استفهامًا، فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك لو قال لك قائل: أي الطعام أحب إليك؟ لم يجز أن تقول له: الركوب، ولا المشي، ولا نحو ذلك، مما ليس من جنس الطعام. فهذا كله يؤكد عندك أن الكاف في كمثله لا بد أن تكون زائدة"[9: 301/1].

"وقال بعض العرب في كلامه، وقد قيل له: منذ كم قَعَدَ فلانٌ؟ فقال: كمنذ أَخَذْتَ في حديثك، فزاد الكاف في (منذ)؛ فدل على أن الكاف في كم زائدة، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقِطَ [الأقط: بوزن الكتف، وهو لبن مجفف يطبخ به. 35: 19]؟ فقال: كَهَيَّنٍ، أي: يسير سَهْل، فيزيدون الكاف" [36: 172/1].

وقال أبو البقاء: " والكاف في (كمثله) زائدة، أي: ليس مثله شيء، فـــ(مثله) خبر ليس، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال، إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً؛ وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثل، وهو هو مع أن إثبات المثل لله سبحانه محال" [37: 1131/2].

وعلق السمين الحلبي على ذلك بقوله: " قلت: وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حسن صناعة" [30: 544/9].

ورد السمين القول بأن مثلًا هي الزائدة بقوله: "وهذا ليس بجيد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة. وأيضًا يصير التقدير: ليس كهو شيء، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في شعر" [30: 545/9].

وهكذا يظهر أنَّ النحاة غير مجمعين على زيادة (الكاف)، أمَّا ما قيل عن زيادة (مثل) فهو بعيد، لأنَّ زيادة الاسم لم تثبت. ولعل ما تركن إليه النفس بالقبول يتجسد في قول الزنجاني" معنى الكاف التشبيه، سواء كانت اسمًا أو حرفًا، إلا إذا زيدت؛ فإنه ينخلع عنها معنى التشبيه، ويكون دخولها كخروجها... من موضع حرف الكاف أن تكون زائدة، كقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [سورة الشورى: من الآية 11]، والتقدير: ليس مثله شيء، إذ لا يجوز أن تكون للتشبيه؛ لأنه يصير التقدير: ليس مثل مثله شيء، ففيه إثبات مِثْلِ الله تَعَالَى، وتناقض؛ لأنّه إذا ماثله شيء، فقد ماثل هو ذلك الشيء، فيكون هو مثلَ مثلِه، وإذا حكمت بأنه ليس مثلَ مثلِه شيء، فتكون قد نفيت عنه أنه شيء، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوًا كبيرًا، وقيل: إن مثلًا في حكم المطرح، والكاف للتشبيه، كأنه قال: على التمثيل، ليس كهو شيء، كما تقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يريدون: أنت لا تفعل هذا"[1: 1059-1058/2].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

خامساً: زيادة (ما) بعد (قبل):

في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحاكِمِينَ**﴾ [سورة يوسف: الآية 80].

قال الزنجاني: "وأما قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ**﴾، فالأولى أن تجعل (ما) زائدة، إذ لو كانت مصدرية لكان التقدير:ومن قبل تفريطُكُم في يوسف، فتصير الغاية خبرًا لمبتدأ، وأنّه لا يجوز"[1: 774/2].

من هذا يظهر أن الزنجاني رفض أي وجه إعرابي للآية، باستثناء أن (ما) زائدة، ولم يجوز غيرها من الاحتمالات.

أي أن (ما) زائدة توكيدًا، أي: من قبل فرطتم في يوسف [38: 105، 39: 544].

وبين الفرَّاء الأوجه الجائزة في إعراب (ما) في الآية، فقال: "فإن شئت جعلتها نصبًا، أي: ألم تعلموا هذا، وتعلموا من قبلُ تفريطكم فِي يوسف، وإن شئت جعلت (ما) صلة، كأنه قال: ومن قبلُ فرَّطتم في يوسف" [15: 53/2].

وقال النحاس: "إن (ما) لغو، فيكون المعنى: ومن قبل فرطتم في يوسف، ويجوز أن تكون (ما) في موضع رفع، فيكون المعنى: ومن قبل تفريطكم في يوسف، أي: وقع تفريطكم في يوسف، ويجوز أن يكون (ما) في موضع نصب نسق على (أن)، المعنى: ألم تعلموا أن أباكم وتعلموا تفريطكم في يوسف" [16: 212/2].

وقال الزجاج: "وأجود الأوجه أن يكون (مَا) لغوًا، فيكون المعنى: ومن قبل فرَّطتم في يوسف"[40: 124/3].

أما الزمخشري، فزاد وجهًا آخر، فهو فيرى أن (ما) في هذهِ الآية إما أن تكون صلة (زائدة) مضافة معنى، فقدر المضاف إليه: (هذا)، أو أن تكون مصدرية، أو موصولة، فقال: "﴿**مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ**﴾، فيه وجوه: أن تكون (ما) صلة، أي: ومن قبل هذا قصرتم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم، وأن تكون مصدرية على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف، وهو من قبل ومعناه: ووقع من قبل تفريطكم في يوسف، أو النصب عطفًا على مفعول: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمُوا**﴾ وهو ﴿**أَنَّ أَبَاكُمْ**﴾؛ كأنه قيل: ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقًا وتفريطكم من قبل في يوسف، وأن تكون موصولة بمعنى: ومن قبل هذا ما فرطتموه، أي: قدمتوه في حق يوسف من الجناية العظيمة ومحله الرفع أو النصب على الوجهين" [41: 495/2].

وردّ أبو حيان على الزَّمخشريّ رأيه في إعراب (ما) مصدرية أو موصولة، ورجَّح أن تكون (ما) زائدة، فقال: "وأما تقدير الزَّمخشريّ: وتفريطكم من قبل في يوسف، فلا يجوز؛ لأنَّ فيه تقديم معمول المصدر المنحلّ لحرف مصدري والفعل عليه، وهو لا يجوز. وأجاز أيضًا أن تكون موصولة بمعنى (الذي)" [42: 311/6].

وقال أبو حيان: "قال الزمخشري: ومحله الرفع أو النصب على الوجهين انتهى. يعني: بالرفع أن يرتفع على الابتداء ومن قبل الخبر، وقد ذكرنا أن ذلك لا يجوز، ويعني بالنصب: أن يكون عطفًا على المصدر المنسبك من قوله: إن أباكم قد أخذ، وفيه الفصل بين حرف العطف الذي هو الواو، وبين المعطوف. وأحسن هذه الأوجه ما

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بدأنا به من كون ما زائدة"[42: 311/6].

واعترض القيسي على زيادة (ما) بقوله: "يجوز أن تكون (ما) زائدة، وتكون (من) متعلقة بفرطتم تقديره: وفرطتم من قبل في يوسف، وفيه بعد للتفريق بين حرف العطف والمعطوف عليه" [43: 393/1].

ومجمل الأقوال فضلًا عن القول بزيادة (ما) أن تكون مصدرية، و(ما) وما تلاها: في محل رفع مبتدأ مؤخر، وخبره مقدم هو شبه الجملة (من قبل) في محل رفع، وجملة (فرطتم) صلة (ما) المصدرية لا محل لها، والتقدير:ووقع من قبل تفريطكم في يوسف. ويجوز أن يكون المصدر في محل نصب معطوفًا على مفعول (ألم تعلموا) بتقدير:ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقًا وتفريطكم من قبل في يوسف، ويجوز أن تكون "ما" اسمًا موصولًا بمعنى: ومن قبل هذا ما فرطمتوه، أي":قدمتموه في حق يوسف، ومحل الاسم الموصول الرفع والنصب على الوجهين[44: 358/5].

سادساً: الخلاف في حذف الفعل وجوبا:

في قوله تعالى:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة التوبة: الآية 6].

قال الزنجاني: "(أحد) هاهنا مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، فمتى وقع بعده الاسم، فلا بدَّ من فعل رافع أو ناصب.

وزعم الفراء أنَّ (أحدًا) مرتفع بالعائد الذي عاد عليه، وهو ضمير الفاعل في (استجارك)، وهو فاسد؛ لأنه حينئذٍ يصير (استجارك) خبرًا لأحد، ويعود الكلام إلى المبتدأ والخبر.

وقال أبو الحسن: إنه مرتفع بالابتداء.

وردّ أصحابنا بأنّا لا نقول: إن زيد قائم أكرمتك.

ومن أبيات الحماسة [البيت من البسيط وهو من شواهد: 45: 22، 46: 77/2]:

إذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ... عند الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لوثَةٍ لَانَا

والكلام في رفع (ذو لوثة)، كالكلام في رفع أحد" [1: 434- 435].

ما تجدر الإشارة إليه أن الزنجاني هنا اعتمد على ابن يعيش في نقل قول الفراء، إذ قال: "وزعم الفَرّاء أنّ (أحَدًا) في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في (استجارك)، وهو قول فاسد؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا استجارك خبرًا لـــ "أحد" وصار الكلامُ كالمبتدأ والخبر.

وأمّا بيت الحماسة:

إذا لَقامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ... عندَ الحَفِيظة إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الشاهد فيه: رفعُ (ذو لوثة) بفعل مضمر دلّ عليه (لَانَا)، والتقديرُ: إن لانَ ذو لوثة لانَا، لمكانِ حرف الجزاء، وهي (إنْ)، واقتضائها الفعلَ، وأنه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ؛ لا يجوز أن يُقال: "إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمتُك"[10: 219/1].

أما الفراء فقد قال: "وقوله: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ فِي موضع جزم وإن فُرِق بين الجازم والمجزوم بأحد. وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنّها شرط وليست باسم، ولَهَا عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب"[15: 422/1].

أما أبو الحسن الأخفش فقد قال: "وقال:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع أحدًا على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ "[13: 354/1].

وما اختار الزنجاني هو أحد ثلاثة أقوال في الآية:

القول المنسوب إلى الفراء أنَّه فاعل مقدم، وقول الأخفش إنه مبتدأ، وقول جمهور النحويين، الذي قال به الزنجاني، فقد ذكر النحاة أنه يجوز حذف الفعل وإبقاء فاعله إذا دلّ عليه دليل نحو قولنا: من فعل؟ فتقول: زيد، إذ التقدير: فعل زيد [47: 64/1].

قال الزمخشري: "أَحَدٌ مرتفع بفعل الشرط مضمرًا يفسره الظاهر، تقديره: وإن استجارك أحد استجارك ولا يرتفع بالابتداء، لأنّ (إن) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره" [41: 248/2].

وقال اليفرني: "وارتفاع هذا وشبهه عند البصريين بفعل مضمر، مثل الفعل الذي ظهر بعده، كأنه قال: فإن جاء العبد جاء، وإن استجارك أحد استجارك، ولا يجيزون فيه الابتداء؛ لأن الشرط حكمه أن يكون بالأفعال، والكوفيون يجيزون فيه الابتداء"[48: 241/2].

وقال الطيبي: "(أَحَدٌ) مرتفع بفعل الشرط مضمرًا يفسره الظاهر، تقديرُه: وإن استجارك أحد استجارك، ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنّ (إن) من عوامل الفعل لا تدخل على غيره" [49 181/7].

وقال ابن عقيل: "وقد يحذف الفعل وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾، فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير وإن استجارك أحد استجارك، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ [سورة الانشقاق: الآية 1]، فالسماء فاعل بفعل محذوف، والتقدير: إذا السماء انشقت السماء انشقت، وهذا مذهب جمهور النحويين"[11: 86/2].

وحجتهم في ذلك أنّه لا يجوز الفصل بين أداة الشرط "وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملًا فيه؛ لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع وذلك لا يجوز، فدلّ على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأنّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدَّر" [36 504/2].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

واعترض بعض الباحثين على رأي الجمهور بأنّ الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ذو أثر في المعنى، فما ذهب إليه الجمهور مسَّ سلامة التعبير؛ لأنّ تقديرهم هنا يفسد المعنى وينبو عنه الذوق، بخلاف رأي الأخفش الذي حافظ على سلامة المعنى وجمال التعبير [50: 34- 35].

وكذا قال الدكتور إبراهيم السامرائي، الذي وافق البصريين وعدّ أسلوبهم معقدًا في هذه المسألة، فقال: "فقد عرف المعربون أن في قوله تعالى:﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾، أداة شرط هي (إن) وبعدها اسم مرفوع هو فاعل؛ ولكن هذا الفاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وينبني على هذا أن الفعل المفسر المذكور هو في جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تفسيرية، والسبب في هذا الأسلوب المعقد هو أنهم اعتبروا المرفوع فاعلًا، وإذا كان فاعلا، فلا بد أن يرفعه فعل يسبقه، وفي هذه الجملة يكون هذا الفعل السابق نظير الفعل المتأخر المذكور" [51: 209].

ورأى الدكتور فاضل السامرائي- وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي- " أنَّ معنى التقديم غير معنى التأخير، وأنَّ ما قدّم نحو هذا؛ فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم... فقد يكون التقديم للقصر كقولك: (إذا محمد جاءك فاكرمه)، فهناك فرق بين قولك: (إذا جاءك محمد فاكرمه) و(إذا محمد جاءك فاكرمه)، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره. وأما قولك: (إذا محمد جاءك فاكرمه) فإنه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غيره، وهو نظير قولك: (أكرم محمدًا) و(محمدًا أكرم)، فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره. والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه" [52: 2/52-53].

الخاتمة

تبين لي أن من أهم النتائج التي خرجت بها ما يأتي:

- كان الزنجـــاني يتبع منهجه الخاص في مناقشة الآراء وبيان الراجح منها.
- تمسك الزنجاني بالصناعة النحوية، وإن كان هذا على حساب المعنى.
- لم يخرج الزنجاني في أرائه عن أصول النحو العربي، سماعًا أو قياسًا.
- كان موقف الزنجاني من مدرستي البصرة والكوفة محايدًا، فكان يرفض أو يقبل الرأي من دون اعتبار لهما.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

[1] الكافي في شرح الهادي، عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني (ت655ه)، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2020م.

[2] المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يقي بن يسعون كان حياً سنة (542ه)، تحقيق محمد حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط١٤٢٩،1هـ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– ٢٠٠٨م.
[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط6، 1394هـ- 1974م.
[4] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.
[5] الحماسة، أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
[6] المقتضب في اللغة، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1963م.
[7] الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي (ت285هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ- 1997م.
[8] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
[9] سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
[10]شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.
[11]شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت672هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ- 1980م.
[12]كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
[13]معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
[14]اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ- 1995م.
[15]معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تحقيق أحمد

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يوسف النجاتي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1956م./ تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي.

[16]إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338ه)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421ه.

[17]شرح التسهيل، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749ه)،تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة- مصر،1427ه- 2006م.

[18]همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (ت911ه)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، بلا تاريخ.

[19]الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316ه)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

[20]شعر الأحوص الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عبد الله الأوسي، (ت105ه)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس، بغداد، 1389ه - 1969م.

[21]الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، بلا تاريخ.

[22]مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1985م.

[23]خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418ه- 1997م.

[24]حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو عرفان محمد بن علي الصبان (ت1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417ه- 1997م.

[25]الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت761ه)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، 1410ه- 1990م.

[26]شرح الكافية في النحو لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت646ه)، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت686ه)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، بلا تاريخ.

[27]ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت754ه)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه-1997م.

[28]النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476ه)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1407هـ- 1987م.
[29]البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1391هـ.
[30]الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين بن يوسف بن السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، بلا تاريخ.
[31]حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337ه)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
[32] لطائف الإشارات، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي (ت465هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية للكتاب، ط2، 1981م.
[33] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
[34]المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424ه – 2003م.
[35]مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت- صيدا، ط5، 1420هـ- 1999م.
[36]الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م.
[37]التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.
[38]المكتفى في الوقف والابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمان- الأردن، 1422هـ- 2001م.
[39]الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت569هـ)، تحقيق عمر عبد حسين الطلالقة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد، 1420هـ- 2000م.
[40]معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311ه)، تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه- 1988م.
[41]الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ- 1987م.
[42]البحر المحيط، أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بابن حيان وبأبي حيان (ت754هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420هـ.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[43] مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437ه)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405ه.

[44]الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 1418ه.

[45]شرح ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت232ه)، شرح أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421ه)، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424ه- 2003م.

[46]شرح كتاب الحماسة للفارسي، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت٤٦٧هـ)، تحقيق د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط1، بلا تاريخ.

[47]مفاتيح الغيب، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل الشافعي المذهب الرازي (ت606ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420ه.

[48]الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521ه)، تحقيق مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1996م.

[49]فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت743ه)، مجموعة محققين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، 1434ه- 2013م.

[50]إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1959م.

[51]الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني- بغداد، 1386ه- 1966م.

[52]معاني النحو، الدكتور فاضل صالح مهدي السامرائي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل، 1420ه- 2000م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq